



منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية الأمانة الدولية

Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, United Kingdom

هاتف: +44 (0)20 7413 5500 فاكس: +44 (0)20 7956 1157

البريد الإلكتروني: amnesty@amnesty.org

الموقع الإلكتروني: www.amnesty.org

السيد المستشار نبيل صادق

النائب العام

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة

جمهورية مصر العربية

10 ديسمبر/كانون الأول 2015

سيادة المستشار

تحية طيبة وبعد ...

أكتب إليكم للتعبير عن قلقي البالغ بشأن محاكمة المصور الصحفي المصري محمود عبد الشكور أبو زيد، الشهير باسم شوكان و ذلك بالجلسة المقرر عقدها يوم 12 ديسمبر/كانون الأول في محكمة جنايات القاهرة. فهو عرضة لخطر الحكم عليه بالسجن المؤبد بتهم ملفقة بسبب عمله الصحفي. وسُحَاكَم في محاكمة جائرة مع 738 متهماً آخر.

وَوَقَّع ما يقرب من 90000 شخص من شتى أنحاء العالم على عريضة منظمة العفو الدولية التي تدعو إلى الإفراج عن محمود أبو زيد. وهو سجين من سجناء الرأي قُبِضَ عليه وأُحتَجَزَ لممارسته حقه في حرية التعبير سلمياً. وينبغي الإفراج عنه على الفور ودون قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه.

وقد أُلْقِيَ القبض على محمود أبو زيد يوم 14 أغسطس/أب 2013، أثناء قيامه بتصوير الفض العنيف لاعتصام رابعة العدوية في القاهرة. وتعرض للضرب المبرح على أيدي قوات الأمن عند القبض عليه، وخلال احتجازه لاحقاً في أحد أقسام الشرطة، وعقب وصوله إلى سجن أبو زعبل في 18 أغسطس/آب 2013. وقبل دخوله السجن ذلك اليوم، أجبرته قوات الأمن كذلك على الانتظار ما يزيد على سبع ساعات في شاحنة للشرطة بالغة الاكتظاظ في جو قائل تجاوزت فيه درجة الحرارة 40 درجة مئوية، دون طعام، أو ماء، أو هواء نقي.

ومحمود أبو زيد منذئذ رهن الحبس الاحتياطي، وقد تجاوزت مدة حبسه العامين في مخالفة للقانون المصري الذي يضع حداً أقصى سنتين لمدة الحبس الاحتياطي، وكذلك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتدعو المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية المصري إلى الإفراج على الفور عن أي محتجز أودع رهن الحبس الاحتياطي مدة تزيد على سنتين دون أن يُحكّم عليه. وهذا الحد الأقصى الذي يبلغ سنتين ينطبق على الأشخاص الذين تُوجّه إليهم أخطر التهم التي يُعاقب عليها بالسجن المؤبد أو بالإعدام. ويشدد القانون الدولي على أن الحبس السابق للمحاكمة لا يجوز أن يكون قاعدة عامة فيما يخص الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة وينبغي أن يكون الملاذ الأخير. ولا بد من إجراء فحص مستمر للتأكد من استمرار قانونية الاحتجاز وضرورته في كل حالة فردية على حدة.

وقد عبرت منظمة العفو الدولية بشكل متكرر عن قلقها بخصوص استخدام السلطات المصرية للحبس الاحتياطي بطريقة معتادة كوسيلة للعقاب لا كإجراء احترازي. وشوكان واحد ضمن مئات من الأفراد احتجزوا بهذه الطريقة في قضايا تتعلق بحرية التعبير والتجمع السلميين.

وتعرض محمود أبو زيد أيضاً للتعذيب والمعاملة السيئة في الحجز. وهذا يخالف المادتين 52 و55 من الدستور المصري الصادر عام 2014، وكذلك "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة" التي انضمت إليها مصر عام 1986.

ولم يُسمح لمحاميهِ بالاطلاع على وثائق أساسية من ملف القضية، وقد وُجّهت إليه عدة تهم ملفقة وذات دوافع سياسية، تهدف على ما يبدو إلى معاقبته على قيامه بتوثيق فض اعتصام رابعة العدوية باستخدام العنف الذي أدى إلى مقتل ما يربو على 600 شخص في يوم واحد، حسب النتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي حقائق 30 يونيو/حزيران.

وهو محتجز الآن في زنزانة مكتظة مع 12 سجيناً، ليس لدى كل منهم ما ينام عليه سوى حشية رقيقة على الأرض الباردة المبلطة. وقد كتب في رسالة إلى منظمة العفو الدولية "لقد تركنا كرامتنا على باب السجن". وقد لا يرى السجناء ضوء النهار أو يتنفسوا هواءً نقياً لأشهر في المرة الواحدة، ومصدرهم الوحيد للدفع في أشهر الشتاء موقد واحد بدائي الصنع. وتعارض مثل هذه الظروف المتردية مع المعايير الدولية.

ينبغي لهذا الرجل الذي يبلغ عمره 28 عاماً أن يكون حراً، لا أن يقبع وراء القضبان بينما تتدهور صحته. وهو مصاب بفيروس التهاب الكبد الوبائي C وحُرِمَ من الحصول على الأدوية الأساسية. والتمس محاموه من مكتبكم 17 مرة على الأقل الإفراج عنه لأسباب صحية دون جدوى.

وقد شدد الرئيس عبد الفتاح السيسي بشكل متكرر على أن مصر بلد يحترم حرية التعبير وحق العاملين بالإعلام في حرية التعبير. وقال في الخطاب الذي أعلن فيه عزل الرئيس السابق محمد مرسي في يوليو/تموز 2013 إن "مصر اليوم ستحترم حري التعبير والإعلام". وفي أغسطس/آب 2015 قال إن مصر تحترم وتقدر دور الإعلام وتسمح للصحفيين بالعمل دون قيود، وفي سبتمبر/أيلول 2015 صرح لتلفزيون سي إن إن بأن "في مصر حرية تعبير لم يسبق لها مثيل". ومع ذلك يقبع ما لا يقل عن 32 صحفياً الآن وراء القضبان من ضمنهم 18 محتجزين فقط لقيامهم بعملهم سلمياً كصحفيين، وفقاً لنقابة الصحفيين المصرية.

ولذلك فنحن نحثكم على الإفراج عن المصور الصحفي محمود أبو زيد على الفور ودون شروط، وإسقاط جميع التهم المنسوبة إليه. فقيامه بعمله الصحفي ليس جريمة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

Said Jannadine

سعيد بومدوحة

نائب المدير

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منظمة العفو الدولية